

مصفوفة المحاسبة الإجتماعية وسيلة لتحليل الجهاز الإنتاجي ومدخل لبناء نموذج التوازن العام: إشارة خاصة للإقتصاد الجزائري

السعدي رجال

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

ملخص :

سنعمل ، في هذا المقال ، على إعطاء فكرة عن ما يسمى بمصفوفة المحاسبة الإجتماعية و كيفية إعتماها من أجل إجراء عملية تحليل الإنتاج، مع إشارة خاصة للإقتصاد الجزائري ، وهذا بعد عرض للمفاهيم الأساسية التي تعكس هذا النوع من الهيكلة للمعطيات الإقتصادية ، مع إبراز كيفية إستخدام هذه المفاهيم تماشيا مع نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية .

إن الوقوف على نموذج للتوازن العام و القابل للحساب لأي إقتصاد ، بهدف إجراء ، مثلا، محاكاة للسياسات الإقتصادية ، يتطلب بذل مجهودات كبيرة لتحضير المعطيات الضرورية لتشغيله. و تشكل مصفوفة المحاسبة الإجتماعية أداة و وسيلة تلخيصية للمعطيات من وجهة نظر المجاميع - الأعران حسب نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية. سنقوم بعرض بسيط لهذه المصفوفة من خلال التركيز على عناصرها الأساسية .

Résumé

Nous essayerons ,dans cet article , de donner un aperçu de ce qu'on appelle matrice de comptabilité sociale , tout en mettant en relief la façon dont il faut l'utiliser comme moyen d'analyse de la production , avec un aperçu sur l'économie algérienne, tout en utilisant des concepts épousés par le S.C.E.A (Système des Comptes Economiques Algériens) .

Mettre en évidence le modèle d'équilibre général calculable pour toute économie afin de réaliser , à titre d'exemple , des simulations de politiques économiques nécessite des efforts énormes pour la collecte de données pour son application . La matrice de comptabilité sociale est un outil et moyen récapitulatif des données du point de vue agrégats - agents selon le S.C.E.A . Nous allons faire une simple présentation , tout en mettant en évidence les éléments essentiels de cette matrice .

مدخل

يفترض التخطيط السليم للإقتصاد الوطني التعامل مع حجم هام من المعطيات الإقتصادية و الإجتماعية (1) و يتطلب بالتالي التحضير المفهومي و العملي لإطار محاسبي يكون قادرا على الإستجابة للإهتمامات الهامة للجهات المعنية . (2)

لا يمكن للتخطيط أن يكون عقلانيا إلا إذا اعتمد على معلومات صحيحة و متناسقة تعبر بصدق عن مدى ترابط قرارات مختلف الأعوان الإقتصادية و أهميتها على المستوى الكلي . تتبى المحاسبون الوطنيون لهذا الإنشغال فقاموا بتحضير عمل أولي ضروري للمخططين يتمثل في إعداد مجموعة متجانسة من المعلومات الإحصائية في صورتها الخام عن المجتمع في أبعاده الإقتصادية ، الإجتماعية و المالية . إلا أنه لوحظ مع مرور الزمن أن هذا النوع من المعلومات في صورتها الخام لا تمكن سوى من أخذ صورة شاملة عن السياسات الإقتصادية . فنشئت ، عند المهتمين ، الرغبة في البحث عن أداة تحليلية تكون عملية أكثر . و قد وجدت عدة أدوات في هذا المضمار و بلا شك فإن أبرز أداة و التي صارت شائعة الإستخدام في أيامنا هذه ، هي مصفوفة المحاسبة الإجتماعية .

(م . م . ا) (M.C.S) Matrice de comptabilité sociale (3)

هذه الأداة الحديثة لا تعتمد فقط كقاعدة معطيات إحصائية بل أيضا كقاعدة عمل من أجل القيام بتحليل للجهاز الإنتاجي ، إذ تعكس ، من الناحية البيانية-المحاسبية التدفقات الدائرية و يعتبر ر . ستون - R.Stone أحد المؤسسين الأساسيين لها (4) .

1- مصفوفة المحاسبة الإجتماعية (م.م.ا)

1-1- م.م.ا : الغاية و المباديء

مع مرور الزمن أضحت نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (الوطنية) (5) ، الذي كان يخدم في الأساس قضايا النمو و الإنتاج ، عاجزا عن تناول بعض القضايا الهامة (التوزيع ، النفقات الداخلية،...)ومن هنا كانت النتيجة هي محاولة تطوير هذا النظام عن طريق إعادة تنظيمه و توسيعه ليغطي قضايا أخرى أصبحت محل إهتمام المخطط و واضع السياسة الإقتصادية و هي قضايا العمالة و التوزيع و الحاجات الأساسية و هيكل الإنتاج و الارتباط ... لقد أدت هذه الإهتمامات و الإنشغالات المتزايدة بالأدوات المحاسبية ، هنا وهناك ، إلى ولادة مصفوفة المحاسبة الإجتماعية كأسلوب و منهج لتنظيم و تكوين نظام البيانات و الإحصاءات

الإقتصادية . و تميزت هذه المصفوفة ، عن غيرها من الأدوات الأخرى (نموذج المدخلات- المخرجات: T. I-O، جدول العمليات المالية: T.O.F،...)، بالمرونة و البساطة لخدمة أغراض متعددة (تحليل السياسات الإقتصادية ، تزويد المخطط بالمعلومات الضرورية ، توفير مدخلات بعض النماذج الإقتصادية ، ...) تتلاءم و مختلف السياسات الإقتصادية .

1-2- مصفوفة المحاسبة الإجتماعية

تتميز الحياة الإقتصادية بوجود عدة أعوان إقتصادية : الأسر المؤسسات ، الإدارات ،.. التي تشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قطبي الإقتصاد ألا وهما الإنتاج و الإستهلاك . أدت عملية الجذب و المد بين هذين القطبين إلى نشوء نسيج متداخل من التبادلات النقدية و العينية. هذه هي الحقيقة الأساسية التي تهدف م.م.إ. إلى إبرازها من خلال تقديم صورة مبسطة و متكاملة عن الإقتصاد . و إن كان اللجوء إلى اعتماد إطار عمل مصفوفي من أجل تنظيم و تمثيل المعطيات ليس بالشيء الجديد .⁽⁶⁾

1-3- تعريف و مزايا م.م.إ.

إن م.م.إ. هي نظام محاسبي تمكن من توسيع الهيكل الضيق للحسابات الوطنية في إطار مصفوفة ، من خلال إبراز و في إطار واحد تدفق إنتاج مختلف الأنشطة ، ومستحقات عوامل الإنتاج وتدفقات الدخل و مصاريف الأعوان الإقتصادية وفق منهجية خاصة . و هكذا فإن م.م.إ. تجتاز الإطار الضيق لأنظمة الحسابات الإقتصادية فهي لا تصف فقط أصل الإنتاج والدخول، و لكن أيضا تصريفه ، توزيعه و توجيهه من طرف مختلف الأعوان الإقتصادية . تقوم المصفوفة على حسابات الإقتصاد الوطني في شكل مصفوفة مربعة يتساوى عدد أعمدها و صفوفها (تعد المصفوفة دالة في الغاية و درجة توفر المعطيات و تفاصيلها) . وهي بذلك تتخطى أسلوب القيد المزدوج في المحاسبة التقليدية . يتم النظر لكل خلية من خلايا المصفوفة من زاويتين، فإذا نظرنا إلى القيمة من الناحية العمودية فهي إنفاق (مخرجات-مصاريف) أما إذا نظرنا إليها من الناحية السطرية فهي إيراد (مدخلات - موارد) و هذا يعني أن كل عامل من العوامل ، التي أخذت بعين الإعتبار في النظام الإقتصادي ، يتمتع بحساب معين (عمود و سطر) يبين إيراداته ومصروفاته⁽⁷⁾ .

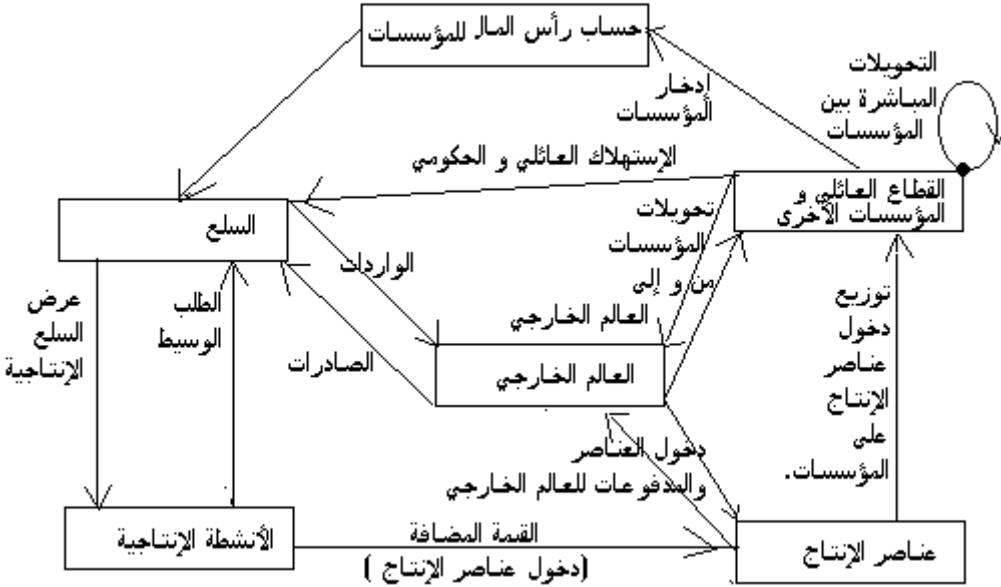
تمكنا م.م.إ من الوقوف على عدة حقائق هي بمثابة مزايا هذه التقنية ومنها :

- نظرة تلخيصية بسيطة لمجموعة الظواهر الكمية (الإنتاج , الإستهلاك , توزيع الدخول ,...).
- الفهم الجيد لتشابك و ترابط هذه الظواهر
- تصنيف مخصص, يمكن من تحليل و تلخيص معمق للتشابكات
- يتم تشكيل م.م.إ من خلال إعطاء كل صنف عون في الإقتصاد سطر و عمود و وهي مربعة فالسطر يعكس موارد العون و يشكل بالتالي حساب دخله , بينما العمود يسجل كل إستخداماته و يشكل بالتالي حساب مصاريفه .
- إن م.م.إ هي إطار محاسبي على المستوى الوطني يتخطى نظام الأمم المتحدة للمحاسبة SNA حيث يمثل التدفقات الداخلية بين الأنشطة الإقتصادية إلى عناصر الإنتاج و المؤسسات المختلفة القائمة بالنشاط ثم مرة أخرى إلى الأنشطة الإنتاجية و هي بالتالي تسمح بتتبع ليس فقط تولد الدخل و لكن توزيعه .
- تتميز تقنية م.م.إ بأنها تقدم أسلوبا متسقا و منطقيًا لتحديد الظروف الإقتصادية في سنة الأساس و فهم الإرتباطات المتبادلة الأساسية في الإقتصاد الوطني .فكل مصفوفة تصف واقع إقتصاد ما و تساعد على تحليل الظروف الإقتصادية السائدة في هذا الإقتصاد في لحظة معينة.
- تفيد تقنية م.م.إ في التعرف على البيانات المطلوبة لصياغة السياسة الإقتصادية البديلة و يتم ذلك عن طريق فحص أثار بعض السياسات الإقتصادية على النظام الإقتصادي ككل أو جزء منه .
- تتسم هذه التقنية بالمرونة الشديدة حيث تسمح بتتبع أثار هذه السياسات دونما تحديد مسبق لدالة الهدف.
- تقوم هذه التقنية على توفير قاعدة للبيانات اللازمة لبناء النماذج الإقتصادية على المستوى الكلي (مثل نماذج التوازن العام القابلة للحساب).

1-4- الإطار النموذجي لمصفوفة الحسابات الإجتماعية

يمكننا تمثيل الإطار النموذجي لمصفوفة الحسابات الإجتماعية بالشكل التالي :

شكل -1- الإطار النموذجي لمصفوفة الحسابات الإجتماعية



هنا كل إطار (صندوق) أو حساب يمثل في المصفوفة بسطرو وعمود في حين أن السهم كما هو موضح بالشكل -1- يمثل خلية أو عنصر من عناصر المصفوفة . و لعل تحديد مكان الخلية بالمصفوفة هو نتاج إرتباط إطارين (حسابين) بواسطة سهم ممثل لهذه الخلية .

أما الإطار المصدر فيحدد رقم العمود في حين أن الإطار المتلقي يحدد رقم السطر فعلى سبيل المثال , فإن مدفوعات القيمة المضافة إلى عناصر الإنتاج تظهر في تقاطع العمود (4) الأنشطة الإنتاجية و السطر رقم -1- الخاص بعناصر الإنتاج وهذا ما يمثله الجدول -1- الموالي .
وبهذا المعنى فإن السهم الذاتي من الصندوق لنفسه , مثل المدفوعات التحويلية بين المؤسسات تظهر في الخلية القطرية في المصفوفة.

جدول-1-

مصفوفة الحسابات الاجتماعية الأساسية .

العالم الخارجي	السلع	الأنشطة الإنتاجية	رأس المال	الأسر، الدولة المؤسسات	عوامل الإنتاج	الحسابات
صافي دخول ع. الإنتاج		(القيمة.م) المدفوعات لعناصر الإنتاج				عوامل الإنتاج
صافي دخول عوامل الإنتاج				التحويلات المباشرة بين المؤسسات	توزيع دخول عوامل الإنتاج على المؤسسات	لمؤسساتية: الأسر الدولة المؤسسات
				إدخار المؤسسات		رأس المال
	العرض من السلع					الأنشطة الإنتاجية
الصادرات		الطلب الوسيط	الإستثمار	الإستهلاك العائلي والحكومي		السلع
	الواردات من السلع			مدفوعات المؤسسات إلى العالم الخارجي	تحويلات عوامل إلى الخارج	العالم الخارجي

*المصدر : تم تكوين الشكل الجدولي من طرفنا باعتماد و.ميهور المرجع (6)

و هـ .فيكتور المرجع (5) و بـ ين ثابت المرجع (2) .

*ملاحظة : بإمكاننا إضافة سطر إلى المصفوفة من أجل تمثيل مجموع ما يقابل كل عمود وإضافة عمود من أجل تمثيل مجموع ما يقابل كل سطر و عندها ، مثلا ، تقابل الخانة الأولى للسطر و المقابلة للعمود الأول مجموع دخول عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ب.بن ثابت المرجع(2).

هذه التفرقة بين الإطارات و الأسهم في شبكة نظام البيانات (مصفوفة المحاسبة الاجتماعية) تيسر لنا إمكانية بناء مصفوفات عديدة للمحاسبات الاجتماعية يخدم كل منها غرضا معينا من أغراض السياسة الإقتصادية و بمستويات مختلفة من التجزئة و التجميع .

و في هذا الصدد فإن الرغبة في المعلومات أكثر تفصيلا تعني تجزئة الإطار الكلي إلى عدد من الأطارات الفرعية مع تحديد التدفقات الداخلية منها . وتضل عملية التحويل كما هي ، فكل إطار يمثل حسابا (سطرا و عمودا) في حين أن السهم يتم ترجمته إلى عدد من الخلايا .

1-5- الهيكل الأساسي لـ:م.م.إ

يتكون الهيكل الأساسي لـ:م.م.إ من ست أصناف من الحسابات

:

- 1- حسابات عوامل الإنتاج (عموما العمل و رأس المال) .
 - 2- حسابات الفروع الإنتاجية (Activités : secteurs de production) .
 - 3- حسابات السلع و الخدمات (Produits) .
 - 4- حسابات المؤسسات (entreprises) .
 - 5- حساب التراكم (Accumulation) أو تكوين رأس المال الثابت (
 - 6- حساب باقي العالم (Reste du monde) .
- يجب أن يمثل كل صنف من أصناف الحسابات المشار إليها أعلاه , ضمنا , إن لم يكن صراحة في كل م.م.إ تود إستخلاص أكبر قدر من الصفقات داخل الإقتصاد .

2- سلوك الأعوان الإقتصادية

تميز م.م.إ الأساسية بين وجود أربع مجموعات من الأعوان :

- المؤسسات (أو الفروع الإنتاجية)
 - الأسر (أو القطاع العائلي)
 - الدولة (أو الإدارات العمومية)
 - بقية العالم (أو العالم الخارجي)
- إلا أنه و في كل تحاليل النشاط الإقتصادي, يحتل الإنتاج المكانة الأساسية , إذ منه بالفعل , تنتج بالأساس السلع و الخدمات المستهلكة , المخزنة , المستثمرة أو المصدرة خلال فترة زمنية محددة . و منه أيضا , تتحصل الأعوان الإقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أكبر حصة من الدخل . و بالتالي إنه لمن الطبيعي أن يتجه إهتمامنا في المقام الأول نحو سلوك الفروع الإنتاجية .

2-1- فروع الإنتاج - Branches de production

قطاعات الإنتاج لها أنشطة موجهة نحو الإنتاج من خلال خلق سلع وخدمات من أجل إشباع الحاجيات الفردية و الجماعية . و من أجل تحقيق ذلك (مخرجات) فإن هذه الفروع تستهلك بدورها سلع و خدمات . هذه الإستهلاكات المميزة عن الإستهلاك النهائي من طرف بقية الأعوان الآخرين (الأسر ، الدولة ، بقية العالم) تسمى الإستهلاك الإنتاجي أو الوسيط . و من أجل القيام بتحليل موفق للنشاط الإقتصادي لقطاع ما ، إنه من الضروري التركيز على المدخلات الصافية المسماة أيضا بالقيمة المضافة ، و الناتجة عن الفرق بين الإنتاج الخام و الإستهلاكات الوسيطة . إلا أن هذه القيمة لا تبقى في ذمة الفروع حيث ولدت ، بل ستعرف عملية توزيع أولية يتم إجراؤها من طرف الفروع نفسها .

بالفعل فإن فروع الإنتاج ستقوم بمنح جزء من القيمة المضافة الناتجة عن نشاطها (بيع إنتاجها) إلى كل من قدم لها خدمة ضرورية للإنتاج و ذلك في شكل :

- مستحقات الأجراء ،

- إيجار للمالكين العقاريين،

- فوائد لمقرضي رؤوس الأموال ،

كما تدفع أيضا، ضرائب للدولة ، و حقوق المساهمين و تحتفظ بالباقي من أجل تعويض التآكل الذي طرأ على تجهيزاتها (الإهلاك) . إنطلاقا من هذا التوزيع سنهتم بسلوك الأعوان الذين إستفادوا من هذا التوزيع (الأسر ، الدولة و بقية العالم) .

3- الإطار المحاسبي لـ:م.م.إ. للجزائر

أحدثت الجزائر نظاما جديدا للحسابات الوطنية يطلق عليه إسم نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية (ن.ح.إ.ج) :

Système des Comptes Economiques Algeriens (S.C.E.A) (8) .

هذا النظام الذي تم وضعه في أبريل من سنة 1979 من طرف مصالح وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية (مديرية الإحصائيات و المحاسبة الوطنية) و الذي دخل ميدان التطبيق شيئا فشيئا . هو نظام نابغ من واقع الإقتصاد الجزائري مع الإستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال و المتمثلة أساسا في نظام الحسابات القومية و نظام حسابات الناتج المادي .

3-1- تعريف و دور الأعوان الإقتصادية حسب (ن.ح.إ.ج.)

الإحصائيات المعدة من طرف مختلف المؤسسات العمومية تغطي بطبيعة الحال كل مجالات النشاط الإقتصادي و هنا تتمثل مهمة المحاسب الوطني في تنظيم وتقديم , في إطار منطقي عام , المعطيات الإقتصادية الأساسية و الربط فيما بينها باعتماد تعريف و ترميز مشترك محدد سلفا و متفق عليه. من هذا المنظور , تعتمد المحاسبة الوطنية مجموعة من القواعد لتصنيف و تقسيم الإقتصاد الوطني إلى قطاعات و فروع. هذه القطاعات

و الفروع تكون مرتبطة فيما بينها في حدود معينة ، و بهذا الصدد فإن ن.ح.إ.ج يميز بين :

- الفروع الإنتاجية

- الخدمات السلعية

- الفروع السلعية للإدارات العمومية (مثلا البريد PTT)

أما فيما يخص القطاعات المؤسساتية (التنظيمية) الأساسية فإن ن.ح.إ.ج يعتمد القطاعات التالية :

- قطاع المؤسسات و شبه المؤسسات غير المالية .

- قطاع المؤسسات المالية

- قطاع الإدارة العمومية

- قطاع الأسر و المؤسسات الفردية

- الخارج (أو بقية العالم) ⁽¹²⁾ وهذا ما يلخصه الجدول 2- الموالي:

جدول 2-

الوظائف و المصادر الأساسية للقطاعات المؤسساتية للن.ح.إ.ج

المصادر الأساسية	الوظيفة الأساسية	القطاع المؤسساتي
نتيجة البيع	تنتج سلع و خدمات غير مالية	الشركات و شبه الشركات غير المالية
أموال المتأتبة من الإلتزامات المالية المتعاقد عليها (ودائع بالنظر أو لأجل , سندات , الخ ...)	تمويل يعني جمع تحويل و توزيع المتاحات المالية	المؤسسات المالية
دفعات إلزامية المجرات من طرف القطاعات الأخرى و المحصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .	إنتاج خدمات غير سلعية الموجهة للجماعات و القيام بعمليات إعادة التوزيع للدخل و الثروة الوطنية .	الإدارات العمومية
مستحقات عوامل الإنتاج , تحويلات مجرات من طرف القطاعات الأخرى و كذا نتاج المبيعات	الإستهلاك كمنظم فردي و إنتاج السلع و الخدمات غير المالية	الأسر (بما في ذلك المؤسسات الفردية)
تحت تسمية بقية العالم , تضم في مجموعة واحدة من الحسابات : العمليات بين الوحدات المقيمة و غير المقيمة .	بقية العالم	

3-2- الشركات وشبه الشركات الإنتاجية غير المالية (ش.ش.ش.إ.غ.م.)
يتعلق الأمر هنا بكل المؤسسات حيث أن الوظيفة الأساسية الإقتصادية هي إنتاج السلع و الخدمات (باستثناء الخدمات المالية) التي يتم تبادلها عادة في السوق .

3-3- المؤسسات المالية

تعتبر المؤسسات المالية حالة خاصة من الشركات و شبه الشركات و التي لها كوظيفة أساسية القيام بالعمليات المالية.(تمويل الإقتصاد الوطني) و بالمناسبة فجل الأعوان الإقتصادية (المؤسسات, الأسر و الإدارات) يقومون بالعمليات المالية ، فالمؤسسات المالية تلعب دور الوسيط و تحقق المحاسبة بين حاجيات المقترضين(المؤسسات مثلا) و المقرضين (الأسر مثلا) و من خلال دور الوسيط فإن المؤسسات المالية تلعب دورا نشيطا فيما يخص خلق النقود .

3-4- الإدارات العمومية .

تتكون من الوحدات المؤسساتية المقيمة و التي تكون وظيفتها الرئيسية هي القيام بالخدمات غير المنتجة و غير السوقية و التي تقدمها بصفة مجانية و شبه مجانية للقطاعات الأخرى .

ويشتمل هذا القطاع على :

- الإدارات المركزية (وزارات ,)

- الإدارات المحلية

- إدارات الحماية الإجتماعية .

فالمنظمات التي تنتج أو تقدم خدمات غير سلعية موجهة للتجمعات تصنف ضمن قطاع الإدارة العمومية . هذه المصالح الجماعية تتجلى في الدفاع الوطني , الشرطة , العدل , خدمات فردية هي بدورها تقدم مجانا أو شبه مجانا كالصحة و التعليم .

3-5- قطاع العائلات و المؤسسات الفردية الصغيرة.

يتكون هذا القطاع من مجموعة الأشخاص الطبيعيين بصفتهم مالكيين و مستهلكين للدخول , و لكن كمنتجين عندما يتعلق الأمر بالمقاولين الأفراد . فالنظام المحاسبي القديم يفرق بين النشاط الإنتاجي للسلوك كأسرة عن المقاول الفردي. إلا أن هذا الأمر زال في نظام الحسابات الوطنية الجديد لأن ن.ح.إ.ج يعتبر أنه من الصعب التفرقة بين السلوك كأسرة عن السلوك كمنتج للمقاول الفردي .

3-6- الخارج أو " بقية العالم " .

الأعوان الإقتصادية (أو القطاعات المؤسساتية) المشار إليها سلفا تمارس نشاط إقتصادي و عندها تجد نفسها مجبورة على القيام بعلاقات مع الغير . هذه العلاقات قد تتعدى المستوى الداخلي و بالتالي تتم مع الأسواق الخارجية الواجب أخذها بعين الإعتبار .
و من اجل ذلك تم إدخال صنف إضافي في الإطار المحاسبي و المسمى ببقية العالم (العالم الخارجي) . يوصف هذا القطاع أحيانا بالبعون الوهمي agent fictif .

4- المعطيات الإقتصادية الضرورية لتكوين م.م.إ.

4-2- م.م.إ. للإقتصاد الجزائري

4-2-1- وصف للم.م.إ.

أ- الحالة المختصرة Agrégé

إن تكوين م.م.إ. يتطلب اللجوء إلى مصادر إحصائية رسمية ناتجة عن المحاسبة الوطنية وملحقاتها مثل الدراسات الميدانية ، محاسبة المؤسسات، أما الوثيقة التي تحتوي معلومات مفصلة عن القطاعات المكونة للنظام الإنتاجي و عن المنتجات المتاحة هو جدول التشابك الصناعي و المسمى من طرف ن.ح.إ.ج بجدول المدخلات -المخرجات الذي يعد نقطة إنطلاق لكل عملية جمع للمعطيات على المستوى الكلي .
في الجزائر المستقلة تعاقبت ثلاثة جداول من الصنف جدول م/م (مدخلات / مخرجات) والتي كانت تتماشى شيئا فشيئا مع متطلبات الإسقاطات و التخطيط . فالجدول الأول ، المعد لسنة 1968 ، يختلف من حيث تركيبته عن الجدولين الصادرين فيما بعد و بالذات لسنة 1974 و 1979 . فهذا الجدول لم يعد سوى لوصف هيكل المشتريات و المبيعات لمؤسسات الإنتاج المجمعة ضمن قطاع حسب نشاطهم الرئيسي . كما أن الجدول ما قبل الأخير ، أي المعد لسنة 1979 ، يختلف عن سابقه ، أي المعد لسنة 1974 ، إذ أن جدول 1979 أخذ بعين الإعتبار التغيرات المدخلة على الجدول بحد ذاته و التحسينات الواقعة على الإطار المحاسبي الوطني . كما أن هذا الجدول تم إعداده في ظروف عادية (وهو جدول أكمل من جدول 1984 و كذا جدول 1989).

4-2-م.م.إ للإقتصاد الجزائري

نظرا لكون آخر جدول م/م للجزائر ، تم في ظروف عادية يرجع لسنة 1979 و نظرا لكون هذه السنة هي عشية إنطلاق المخطط الخماسي الأول فإننا سنعتمد هذا الجدول كمصدر رئيسي للمعطيات من أجل تكوين م.م.إ للإقتصاد الجزائري .بهدف إعطاء فكرة عن كيفية الإستفادة من هذه المصفوفة على أن التحليل و الطريقة تبقى واحدة مع الجداول الحديثة عند توفرها (9) .

4-2-1- وصف للم.م.إ**أ- الحالة المختصرة Agrégé**

فالجدول -3- الموالي يعطي لنا صورة مختصرة عن م.م.إ للإقتصاد الجزائري باعتماد معطيات جدول المدخلات المخرجات لسنة 1979 تم تشكيل هذه المصفوفة حول ست -6- أصناف من الحسابات تماشيا مع الصورة العامة و الواردة بالجدول -1-

جدول -3-

الصورة المختصرة لمصفوفة المحاسبة للاقتصاد الجزائري (و: مليون د.ج)

مج موارد	بقية العالم	تراكم	ح. المؤسساتية			سلع و خدمات	فروع الإنتاج	ع. الإنتاج	
			الدول	مؤسسات	الأسر			ر.مال	العمل
	9	8	7	6	5	4	3	2	1
							32420		
							57251		
						152000			
	39410	5408	5005		56020		62323		
	1278		18527	2935			9636	32420	
							46926		
			2603	22388	2172	24349			
	5105		25321	17378	6604				
			56	4231		40817		689	
	45793	54408	51512	46932	64796	217166	152000	57251	32420

* المصدر: و.ميحوب المرجع (6)

* - قراءة بسيطة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية :

فروع الإنتاج حيث أن النشاط الأساسي هو عرض السلع و الخدمات, و الواردة بالعمود العمود 3 تمكنا مما يلي :

- إن فروع الإنتاج قد دفعت لعوامل الإنتاج (هنا العمل ورأس المال). إجمالي أجور يقدر بـ: 32.420 مليون د.ج [(ت 1,3)] كما تم دفع مستحقات رأس المال التي تتمثل في دخل إستغلالي في حدود 57.251 مليون د.ج [(ت 2,3)]. و بطبيعة الحال فإن إجمالي ما يقابل عوامل الإنتاج عند فروع الإنتاج يعكس ما يسمى بالنتائج الداخلي بسعر عوامل الإنتاج و يساوي هنا : 89671 مليون د.ج

- خلق طلبات على المدخلات الوسيطة , ففي عام 1979 , كانت التكاليف الوسيطة في حدود 62.323 مليون د.ج [(ت 4,3)].

كذلك وحسب السطر 3 من م.م.إ للجزائر لعام 1979 نعلم أن المقبوضات من فروع الإنتاج تأتي (مصدرها) من بيع الإنتاج في السوق الداخلية . هذا الإنتاج هو في حدود 152.000 مليون د.ج [(ت 3,4)]. هي مسجلة في عمود حسابات السلع و الخدمات من أجل تكوين العرض المحلي للمنتجات المضافة للواردات التي ترتفع إلى 40.817 مليون د.ج

[(ت 4,9)]. من أجل سد مختلف حاجيات الإقتصاد . إلا أن هذه العروض من السلع و الخدمات هي مقيمة بسعر الإنتاج (أي سعر الإنطلاق من المعمل) بينما المستخدمون يتحصلون عليها بسعر السوق . وبالتالي و من أجل إحداث تساوي سطر-عمود (مبدا اساسي في المحاسبة يتحقق ضمن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية) يجب أن نضيف في عمود حساب الإنتاج , الضرائب غير المباشرة الصافية من الدعم من أجل الحصول على قيم بسعر السوق للمنتجات المتاحة في السوق الوطنية . هذه الضرائب ترتفع لتصل المبلغ المقدر بـ: 24.349 مليون د.ج [(ت 4,7)].

في السطر 4 , لدينا نوع من التفصيل حول الإستخدامات التي تمت عن الموارد المتاحة . فهي موجهة لتلبية :

- الطلبات الوسيطة لفروع الإنتاج كما رأينا ذلك أي 62.323 مليون د.ج [(ت 4,3)] .

- الطلبات النهائية للأسر , المؤسسات و الإدارات العمومية تقدر على التوالي بـ: 56.020 مليون د.ج [(ت 4,5)], 85 مليون د.ج [(ت 4,6)], و 4.920 مليون د.ج [(ت 4,7)] .

- الحاجات إلى الإستثمار (بما في ذلك تغيرات المخزون) تقدر بـ: 54.408 مليون د.ج [(ت 4,8)] .

- الطلبات المعبر عنها من طرف الخارج في صورة صادرات عام 1979 هذه الصادرات كانت في حدود 39.419 مليون د.ج [(ت 4,9)] من أجل الحصول على المنتجات المتاحة و تغطية أنواع المصاريف الأخرى , العوامل الإقتصادية بحوزتها البعض من الموارد . فمن أجل الأسر مثلا , عوائدهم تتأتى بالأساس من عوامل الإنتاج التي قدموها للإقتصاد . فالعمودين 1 و 2 يعطينا توزيع لدخول العوامل لمختلف الأعوان الإقتصادية حسب مساهمتهم . وهكذا و فإن الأسر يتحصلون على مجموع دخول العمل المقدر بـ: 32.420 مليون د.ج [(ت 5,1)] و جزء من دخول رأس المال و المقدر بـ: 9.636 مليون د.ج [(ت 5,2)] . كما أنهم يستفدون من التحويلات الأتية من :

- المؤسسات : 2.935 مليون د.ج [(ت 5,6)] .

- الدولة : 18.527 مليون د.ج [(ت 5,7)] .

- باقي العالم : 1.278 مليون د.ج [(ت 5,8)] .

على عكس الأسر , فالدولة (السطر 7) تجد القدر الهام لدخولها في الجباية . و هكذا فالأسر تدفع لها 2.172 مليون د.ج [(ت 7,5)] كضرائب مباشرة , المؤسسات تدفع ما قيمته 22.388 مليون د.ج [(ت 7,6)] في صورة ضرائب على الأرباح و المنتجات, بعد دفع الضرائب المباشرة حيث أن المبلغ يقدر بـ: 24.349 مليون د.ج . بينما المؤسسات تتحصل على دخولها من من الفائض الصافي للإستغلال بعد دفع مستحقات عوامل الإنتاج , بما قيمته 46.932 مليون د.ج [(ت 6,2)] .

وأخيرا باقي العالم نتيجة صادراته (الواردات بمنظور الإقتصاد الوطني) قد إستفادت من دخل قدره 40.817 مليون د.ج [(ت 9,4)] , من تحويل رأس المال حيث أن المبلغ يقدر بـ: 689 مليون د.ج [(ت 7,5)] و كذا التحويلات القادمة من المؤسسات و الدولة على التوالي بمبلغ قدره 4.231 مليون د.ج و 56 مليون د.ج .

الدخول التي بقيت في حوزة مختلف العوامل افقتصادية بعد إستبعاد (طرح) لكل المصاريف سيوجهون لتموي حساب " التراكم " و تشكل التوفير الذي سيؤدي إلى تمويل تراكم رأس المال , أي الإستثمار . حسب مؤشرات مصفوفة المحاسبة الإجتماعية الجزائرية , فالجزائر قد لجأت عام 1979

للإدخار الأجنبي المتمثل في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات و يتعلق الأمر بعجز يقدر بـ: 5105 مليون د.ج [(ت (8,9)] من أجل مواجهة النقص الظاهر في الإدخار الداخلي .

نقاط :

- 1- تتجلى أول عقبة من وجهة نظر النمذجة و المنذج في المعطيات الضرورية لتمكين النموذج من أداء الدور الذي أعد من أجله .
- 2- لم تكن غاية المحاسبة الوطنية ، عند نشأتها ، توفير ما يحتاج إليه المخطط من المعلومات ، إلا أنها أصبحت في الأونة الأخيرة أداة ضرورية له .
- 3 - تسمى أيضا هذه المصفوفة بمصفوفة الحسابات الاقتصادية .
- 4- ظهرت هذه الأداة لأول مرة في الستينات في إطار برنامج التنمية لجامعة كمبريدج و بنفس المناسبة قام فريق تحت إشراف ر.سطن R.Stone بإعداد أول مصفوفة محاسبة إجتماعية لبرطانيا الكبرى و التي اعتمدت فيما بعد في إطار إعداد و حل نموذج كمبريدج للتنمية (Pyatt & Roe , 1977) للمزيد من التفاصيل أنظر ب .بن ثابت المرجع (2) .
- 5- إن نظام الحسابات القومية التقليدية يخدم النموذج الكينزي الذي ولد معه ، كما هي جميع نماذج النمو بعد الحرب العالمية الثانية و التي تشكل إمتداد للفكر الكينزي و القائمة على المساواة الكينزية و على علاقاتها الدالية .
- 6- من أجل الوقوف على الجانب التاريخي لنشأة م.م.إ يمكن الرجوع إلى D.Stentzel المرجع [4].
- 7- إن نماذج التوازن العام القابلة للحساب ، والتي تعرف تطبيقات هامة وكثيرة ، تعتمد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية و التي تبرز بدورها كل متعامل من المتعاملين بالإقتصاد الوطني على شكل عمود (إنفاق) و صف (دخل) و على أن تتعادل قيمة الإنفاق مع قيمة الدخل .
- وهناك العديد من الدول (سيري لانكا ، مصر ، كندا ،...) التي إعتمدت على نموذج توازن عام متعدد القطاعات وكانت مصفوفة الحسابات الإجتماعي هي مصدر البيانات التي تمكن من تقييم الأثار الاقتصادية لعدد من القضايا التنموية، مثل سياسات التعديل الهيكلي و تحرير الأسعار المحلية للمزيد من التفاصيل حول مجالات إستخدام هذه المصفوفة يمكن الرجوع إلى D.Stentzel المرجع [4].
- 8- تم وضع نظام جديد في مجال المحاسبة الوطنية منذ سنة 1977 إسمه نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية -SCEA (Système des Comptes Economiques Algeriens) وكان هذا النظام مصحوبا بوضع مخطط وطني للمحاسبة متكيف مع الواقع الإقتصادي الجزائري و يسمح إلى حد ما بالإنتقال من المحاسبة التجارية للوحدات الاقتصادية إلى المحاسبة الوطنية ، للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : أقاسم قادة -قدي عبد المجيد المرجع (1) .
- 9 - يمكن الوقوف على معطيات من جدول المدخلات المخرجات لسنة 1989 من أجل ذلك أنظر ب.بن ثابت المرجع (2).

المراجع :

- 1- Kada Akacem
 “ COMPTABILITE NATIONALE “
 O.P.U - Alger 1990
- 2- Bouziane Bentabet
 “ UNE MATRICE DE COMPTABILITE SOCIALE :
 LE CAS DE L’ECONOMIE ALGERIENNE “
 les cahiers du C.R.E.A.D N° 40 - Alger 1997 .
- 3-Mourad Labidi
 MANUEL DE COMPTABILITE NATIONAL ET ANALYSE DES
 COMPTES ECONOMIQUES DE L’ALGERIE
 ed .O.P.U-EN.A.P - 2 em edition Alger 1988 .
- 4)-Diter Stentzel
 LA MATRICE DE COMPTABILITE SOCIALE “
www.inwent-fz.org/cours/matricial/k58/10matrice.pdf
- 5)-Ederne Victor
 "UNE MATRICE DE COMPTABILITE SOCIALE POUR HAITI(86-87)
www.Statistik.admin.ch/about/international/Victor_final_paper.doc
- 6)-Wahiba Mihoub
 “UN MODELE CALCULABLE D’EQUILIBRE GENERAL APPLIQUE
 A L’ECONOMIE ALGERIENNE “
 thèse doctorat 3em cycle des Sciences sociales de Toulouse juin 1988
- 7)-M.Laksaci
 "FINANCEMENT MONETAIRE DES INVESTISSEMENTS
 PRODUCTIFS:APPLICATION DE L’ANALYSE AU
 CAS ALGERIEN 69-82”
 Université catholique de Louvain LaNeuve , 1984.